



أخبار التعليم العالي وولاية قالمة عبر الصحافة الوطنية

إضراب طلبة قسنطينة في أسبوعه الخامس تقرير مفصل عن وضعية تخصصات العلوم الطبية قريبا

إلهام بوجلجي

بالواقع الذي آل إليه تخصص طب الأسنان.

وأكد زمولي على أن العلوم الطبية في الجامعة الجزائرية تعيش حالة من الإهمال والتي لا تعكس أهمية هذه التخصصات سواء تخصص الطب أو الصيدلة أو جراحة الأسنان، إذ أن الطلبة يعانون من عدة مشاكل متراكمة منذ عقود على غرار انعدام الهياكل والاكظاظ، وعدم توفير الإمكانيات الخاصة بالمخابر والتي يقتتها الطلبة من مالههم الخاص في أغلب الأحيان، ولفت ذات المتحدث إلى عدم تحيين البرامج والمقررات الدراسية منذ التسمينات، متسائلا فيما يكمن الخلل: هل في المجالس العلمية أم الأساتذة وأشار ممثل الطلابي الحر إلى قضية التريصات الخاصة بطلبة الطب عبر المستشفيات الجامعية والتي لا تلي الأهداف البيداغوجية المحددة، بالإضافة إلى حرمان طلبة الطب من الزيادة في المنحة مثل باقي الطلبة والتي تبقى ثابتة في مبلغ 4 آلاف دينار جزائري طيلة مسار التكوين، مع غياب تام - يضيف - لمنحة العدوى وعدم تحيين قيمتها منذ الثمانينات والتي تبلغ 2000 دج طيلة فترة التريص التي يواجه فيها الطالب المرضى وخطر العدوى في المصالح الاستشفائية، وهو ما يدعو إلى ضرورة إيجاد حلول جذرية وتشخيص سليم ودقيق لمشاكل طلبة العلوم الطبية، على حد تعبيره.

سيرفع الاتحاد العام الطلابي الحر تقريراً مفصلاً لوزير التعليم العالي والبحث العلمي عن وضعية تخصصات العلوم الطبية في الجزائر، ولاسيما بعد دخول طلبة طب الأسنان بقسنطينة الأسبوع الخامس من الإضراب، فيما ينذر الوضع بالانفجار في باقي كليات الطب، نظرا للمشاكل المتراكمة الذي يعاني منها الطلبة منذ بداية الموسم الجامعي الجاري، وكشف الأمين العام للتنظيم، محمد زمولي، في تصريح لـ "الشروق" عن التحضير لتشكيل تنسيقية وطنية للعلوم الطبية عبر مختلف الجامعات، من أجل رفع تقارير للوصاية بخصوص المشاكل التي يتخبط فيها طلبة العلوم الطبية على اختلاف تخصصاتهم من الطب إلى الصيدلة وطب الأسنان، والمتعلقة أساسا بالتكوين والتحصيل البيداغوجي للطلبة الذين يشكلون الحجر الأساس لقطاع الصحة في الجزائر.

ولفت إلى أن مشكلة طلبة طب الأسنان بقسنطينة ما هي إلا عينة عن المشاكل المتراكمة لطلبة العلوم الطبية، حيث دخل إضرابهم أسبوعه الخامس دون وجود أي بوادر للنظر في مطالبهم، والمتعلقة أساسا - يقول محدثنا - بقصور التكوين النظري والتطبيقي الذي يمكن خريجي الكلية من الدخول الفعال في قطاع الصحة والتمرس في المجال، وهو ما دفع الطلبة للدخول في حركات احتجاجية منذ تاريخ 9 جانفي المنصرم للتديد

وزارة التعليم العالي تقرر: تأخير العطلة الجامعية وتقليصها إلى تسعة أيام

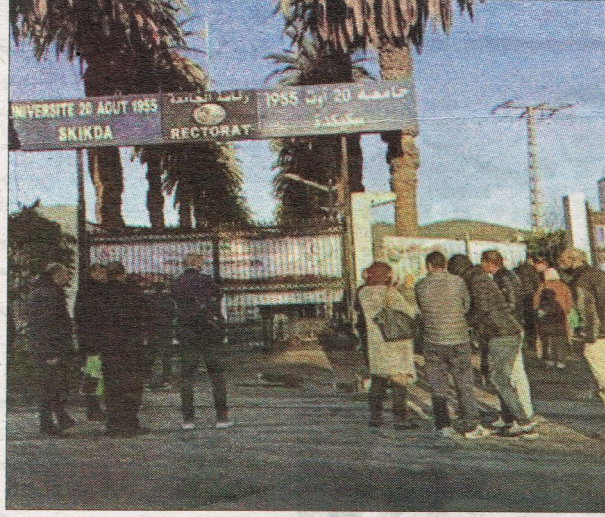
قررت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي تعديل رزنامة العطلة الجامعية الخاصة بالربيع، من أسبوعين إلى تسعة أيام، مع تأخير العطلة التي كانت مبرمجة بداية من 17 مارس المقبل إلى نهاية الشهر. وأصدرت الوزارة قرارا يعدل رزنامة عطلة الربيع الخاصة بالطلبة والأساتذة على مستوى مؤسسات التعليم العالي، إذ ستصبح من يوم الخميس 31 مارس مساء إلى غاية السبت 9 أفريل مساء.

ويأتي هذا التغيير على رزنامة العطلة لاستدراك التأخر في الدروس الذي تسببت فيه الموجة الرابعة من كورونا، حيث اضطرت الجامعات لتوقيف الدراسة لمدة 10 أيام وتأجيل الامتحانات مع نهاية شهر جانفي الفارط، وهذا لاستكمال عملية التلقيح.

■ إلهام. ب

جامعة 20 أوت 1955 بسكيكدة

توقف الدراسة للمطالبة بتوفير الأمن وإبعاد الغرباء



بالإضافة إلى المضايقات التي تتعرض لها الطالبات داخل الحرم الجامعي، على مرأى ومسمع أعوان الأمن التابعين للشركة الخاصة المكلفة بضمان التغطية الأمنية، فضلا عن السرقات المتكررة للهواتف النقالة من طرف هؤلاء الغرباء، مطالبين بفتح تحقيق جدي في التسبب الذي تشهده الجامعة منذ فترة و معاقبة المتسببين.

نائب مدير الجامعة، أكد أن توقف الدراسة كان بسبب غلق أبواب الجامعة من طرف 11 تنظيما طلابيا رفعوا جملة من الانشغالات، أبرزها توفير الأمن داخل الحرم الجامعي، بسبب توافد غرباء و تعرض الطلبة للسرقة وكذا ترويج المخدرات و لعل ما ساهم في انتشار هذه المظاهر، هو انعدام جدار واقى للحرم الجامعي و تواجد 29 عائلة داخل الحرم الجامعي، مضيفا بأن مطالب التنظيمات شرعية، أما بخصوص موعد استئناف الدراسة، فذلك مرتبط، يضيف، بنتائج الاجتماع بين والي الولاية و ممثلين عن التنظيمات الطلابية. تجدر الإشارة، إلى أن مصالح الأمن و الدرك الوطنيين، قامت، صباح أمس، بتنظيم حملة مداهمة واسعة لمحيط و حرم الجامعة، أسفرت عن توقيف العديد من الأشخاص الغرباء عن الجامعة. كمال واسطة

توقفت، أمس، الدراسة بجامعة 20 أوت 1955 في سكيكدة، و لم يتمكن الطلبة من الالتحاق بالكليات و عادوا أدرأهم، بعد أن أقدمت تنظيمات طلابية على غلق بوابة الجامعة، للمطالبة بتوفير الأمن و فتح تحقيق في الوضع، خاصة و أن الحرم الجامعي يعرف انتشارا للغرباء و ترويج المخدرات و السرقات.

و لم يتمكن الطلبة من الدخول إلى الجامعة و ظلوا متجمعين أمام المدخل الرئيسي، بعد أن وجدوا البوابة مغلقة و بدأ الحرم الجامعي مهجورا على غير العادة، فيما أرجعت تنظيمات طلابية لجوآها لهذه الخطوة، إلى ما وصفته بالوضع الكارثي و المخزي الذي تعيشه الجامعة، فبعد أن كانت فضاء للتحصيل العلمي، تحولت إلى ملجأ مفضل للغرباء و مروجي المخدرات؟

و عددت التنظيمات في بيانها، جملة من النقائص و التجاوزات التي تشهدها الإقامات و مدخل الجامعة و محيطها، من أبرزها تحول المدخل المؤدي للإقامة الجامعية، إلى ما يشبه كورنيش يتوافد عليه الغرباء من أصحاب الدراجات النارية و السيارات، خاصة في الفترة المسائية، الأمر الذي أفقد الجامعة حرمتها، حسبهم، متسائلين عن المنفذ الذي يستعمله هؤلاء للولوج إلى مجمع الإقامات الجامعية.

خلال تقديم ومناقشة مشروع القانون المعدل الذي يحدد مهام المجلس الوطني للبحث العلمي

برلمانيون يتساءلون عن أسباب قلة البعثات العلمية وافقتار المشاريع البحثية إلى الجانب التطبيقي

■ عادل أمين

أكد وزير التعليم العالي والبحث العلمي، عبد الباقي بن زيان، أمس الأربعاء، أن دستور 2020 جاء لتكريس المجلس الوطني للبحث العلمي والتكنولوجيات ضمن مجموع الهيئات الاستشارية في البلاد. وقال الوزير « عبد الباقي بن زيان » في كلمته أمام نواب المجلس الشعبي الوطني بمناسبة تقديم ومناقشة مشروع القانون المعدل لقانون 01-20 المؤرخ في 30 مارس 2020 الذي يحدد مهام المجلس الوطني للبحث العلمي والتكنولوجيات وتشكيلته وتنظيمه في إشارة منه إلى الأكاديمية الجزائرية للعلوم والتكنولوجيات والمجلس الإسلامي الأعلى والمجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي والبيئي وكذا المجلس الوطني لحقوق الإنسان وغيرها من الهيئات الاستشارية. وأضاف الوزير أن تكريس هذا المجلس « يؤكد المكانة التي توليها السلطات العليا لهذه الهيئة كأداة لترقية البحث الوطني في مجال الابتكار التكنولوجي والعلمي واقتراح التدابير الهادفة إلى تنمية القدرات الوطنية في

مجال البحث والتطوير وتقييم فعالية الأجهزة الوطنية المتخصصة في تسمين وتعزيز نتائج البحث خدمة الاقتصاد الوطني ضمن التنمية المستدامة. كما يرمي مشروع القانون إلى تعديل 13 مادة من القانون رقم 20 - 01 المؤرخ في 30 مارس 2020 أبرزها وضع المجلس الوطني للبحث العلمي والتكنولوجيات لدى رئيس الجمهورية عوض الوزير الأول مما ستضفي تناغما مع الأحكام القانونية التي تنص على عرض آراء المجلس على رئيس الجمهورية ورفع التقرير السنوي لنشاطاته إليه (المادتين 4 و 14 من القانون). ومن جهة أخرى، يرمي التعديل إلى تعزيز المجلس بخلفية توضع لدى رئيس الجمهورية و تتولى مهمة البقطة والاستشراف (المادة 15) إلى جانب تكييف بعض أحكام هذا القانون مع أحكام الدستور الجديد والتي تخص تعيين رئيس المجلس بتمكين رئيس الجمهورية من سلطة تقديرية واسعة في انتقاء الشخصية التي يعينها رئيسا للمجلس. من جهتهم ركزت ملاحظات النواب على ضرورة اهتمام المجلس في السنوات المقبلة على الأبحاث العلمية المتعلقة بالمجال الفلاحي وتبني نموذج ناجح يرسم

معالم البحث العلمي في الجزائر ويربط البحث التكنولوجي بمختلف القطاعات الإنتاجية. كما ثمن النواب في هذا الاطار، تعديل المادتين 4 و 14 التي تنص على إلحاق هذا المجلس برئاسة الجمهورية واعتبروا ذلك دليل على وجود إرادة سياسية من أجل الرقي بالبحث العلمي وبأنها فرصة لإيجاد الحلول للمعوقات التي تواجه الباحثين في هذا المجال خاصة ما تعلق بغياب الدعم المالي وقلة مخابر البحث العلمي. كما سجل النواب، من جهة أخرى، قلة البعثات العلمية واقتار المشاريع البحثية إلى الجانب التطبيقي وتساءلوا بالمناسبة فيما إذا تم التفكير في إنشاء مجالس محلية منبثقة عن المجلس الوطني بهدف تعزيز فعاليته وتعميم الفائدة على كافة الباحثين عبر التراب الوطني. وفي رده على انشغالات النواب أوضح بن زيان أن المجلس الوطني للبحث العلمي والتكنولوجيات سيشرف على تحديد خطة عمل تخصص البحث العلمي في كل المؤسسات والوزارات والقطاعات من أجل تحقيق الانسجام في سياسة البحث العلمي الوطني و لتفادي التضارب في المهام والأهداف.